

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته السابعة عشرة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٣ إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.2/25
TD/B/COM.2/ISAR/10
31 August 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني
بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن
دورته السابعة عشرة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٣ إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠

المحتويات

الفصل	الفقرات
مقدمة	١
الأول - الاستنتاجات المتفق عليها	٢ - ١٣
الثاني - البيانات الافتتاحية	١٤ - ١٩
الثالث - موجز الرئيس للمناقشات غير الرسمية	٢٠ - ٥٢
الرابع - المسائل التنظيمية	٥٣ - ٥٩

المرفقات

الأول - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة
الثاني - الحضور

مقدمة

١ - عقد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ دورته السابعة عشرة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة من ٣ إلى ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠. وعقد في أثناء دورته جلستين عامتين وست جلسات غير رسمية.

الفصل الأول

الاستنتاجات المتفق عليها

أولاً- الحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

٢- تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالأهمية للنمو الاقتصادي وتسهم على نحو يعتد به في التنمية الاقتصادية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء. بيد أنه يجدر بالملاحظة ما يلي:

- أن المتطلبات الدولية وبعض المتطلبات الوطنية القائمة فيما يتعلق بالحاسبة والإبلاغ قد وضعت بصورة رئيسية لتلبية احتياجات الحاسبة والإبلاغ الخاصة بالشركات الكبيرة المدرجة في البورصة؛
- أن كثيراً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لا تحتفظ بسجلات وحسابات مالية سليمة؛
- أن كثيراً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لا تدرك فائدة متطلبات الحاسبة والإبلاغ المالي لأغراض المراقبة وصنع القرارات، أو هي ليست مقتنعة بهذه الفائدة؛
- أن كثيراً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تفتقر إلى ما يلزم لعملية الحاسبة من موظفين ذوي مهارات وبنية أساسية لتنفيذ القواعد والأنظمة الحاسبية القائمة؛
- أن البنية الأساسية الحاسبية ضعيفة، وأن نظم المعلومات غير وافية، وأن عدد المحاسبين المؤهلين تأهيلاً تاماً غير كاف في بعض البلدان؛
- أن القواعد الوحيدة التي تؤثر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في بعض البلدان هي قواعد تركز على الضرائب؛
- أن كثيراً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تواجه صعوبات في الحصول على خدمات محاسبة مقدور على تكلفتها من النوع الذي تحتاج إليه؛
- أن أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لا تحتاج إلى مشورة معقدة بخصوص الحاسبة والضرائب ومراجعة الحسابات، بل تحتاج إلى إرشادات منخفضة التكلفة ومفهومة في مجالي الحاسبة والإدارة؛

- أن الحكومات تحتاج إلى بيانات اقتصادية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تعتمد عليها اعتماداً أكبر من أجل إدارة الاقتصاد ومن أجل الإنصاف الضريبي.

٣- وحتى إذا توافرت على نطاق واسع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم نظم مفيدة ومبسطة للمحاسبة والإبلاغ وحتى إذا كان لدى هذه المؤسسات موظفون ذوو مهارات يمكنهم تطبيق هذه النظم، فإن كثيراً منها يحجم مع ذلك عن الاحتفاظ بحسابات وافية لأنها تخشى أن يعرضها الإبلاغ المتسم بالشفافية لدفع ضرائب باهظة. ففي بلدان معينة، يُنظر إلى نظم الضرائب على أنها شديدة الوطأة وتميل إلى إعاقه نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ومن ناحية أخرى، فإن المحاسبة قد تساعد هذه المؤسسات على حساب الضرائب المستحقة عليها حساباً سليماً.

٤- ومن شأن تحسين المعلومات المحاسبية أن يسمح للمالكي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بإدارتها إدارة أفضل، وأن يسهل عليهم الحصول على التمويل، وأن يساعدهم على حساب الضرائب المستحقة عليهم حساباً سليماً.

٥- والدورة السابعة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ (فريق الخبراء الحكومي الدولي)، إذ تضع في اعتبارها ما تقدم، توافق على أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إذا أرادت تخفيف المشاكل المذكورة أعلاه فلا بد لها من إطار للمحاسبة والإبلاغ الماليين يتسم بما يلي:

(أ) أن يكون بسيطاً ومفهوماً وسهل الاستعمال؛

(ب) أن يوفر معلومات إدارية مفيدة؛

(ج) أن يكون موحداً قدر الإمكان؛

(د) أن يكون على قدر كاف من المرونة لمراعاة نمو نشاط بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الآخذة في التوسع وزيادة قدرتها على استخدام المعايير الدولية للمحاسبة؛

(هـ) أن يكون سهل المواءمة مع الأغراض الضريبية؛

(و) أن يتعرف على البيئة التي تعمل فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٦- ويوافق فريق الخبراء الحكومي الدولي أيضاً على أن يكون كل بلد مسؤولاً عن تحديد الفئات المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بما يتلاءم مع احتياجاته وعلى أن يكون أي إطار محاسبي نموذجي يطرح في هذا الشأن طوعياً.

٧- ويوصي الفريق، وازعاً في اعتباره المشاكل المحاسبية التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والخصائص المنشودة لنظام المحاسبة والإبلاغ لهذه المؤسسات، بإجراء مشاورات محددة الأغراض ينظر فيها الخبراء في المسائل التالية:

(أ) تصنيف المجموعة المستهدفة التي ينطبق عليها إطار المحاسبة والإبلاغ الذي سيُقترح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

(ب) تحديد إطار للمحاسبة والإبلاغ يتمشى مع الخصائص المذكورة أعلاه ويتلاءم مع مختلف أنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

(ج) تحديد الصعوبات المحتملة في مجال التنفيذ؛

(د) تحديد أنسب طريقة لتلبية الاحتياجات التعليمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٨- وتحقيقاً لهذه الغاية، يدعو الفريق الحكومي الدولي الخبراء إلى التعاون مع الفريق الاستشاري.

٩- ويوافق الفريق الحكومي الدولي كذلك على أن تُقدم نتائج المشاورات إلى دورته الثامنة عشرة وأن يكون بند جدول الأعمال الرئيسي المطروح للنظر هو مرة أخرى المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ثانياً- الأعمال الأخرى المضطلع بها على سبيل متابعة الدورة الخامسة عشرة

١٠- بعد أن نظر فريق الخبراء الحكومي الدولي في الأعمال المضطلع بها بشأن مؤشرات الأداء البيئي حسب الولاية الصادرة في دورته الخامسة عشرة، فإنه يوصي بأن تكمل أمانة الأونكتاد وضع أدلة المستعملين والمخضرين المتعلقة بمؤشرات الأداء البيئي. وينبغي أن تقوم رابطات الصناعة والأعمال والمحللون الماليون والمصارف وشركات التأمين وكيانات المحاسبة، وغيرها من الهيئات ذات الصلة باستعراض الناتج النهائي، وأن يوزع هذا الناتج في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء.

١١- ويوصي فريق الخبراء الحكومي الدولي أيضاً بأن تواصل أمانة الأونكتاد العمل بشأن المحاسبة البيئية والمالية والكشف عن البيانات في هذا الصدد بغية تدعيم الإبلاغ عن الاستدامة.

ثالثاً- الأعمال الأخرى المضطلع بها على سبيل متابعة الدورة السادسة عشرة

١٢- إن فريق الخبراء الحكومي الدولي، إذ يضع في الحسبان ما يُسهم به المبدأ التوجيهي المتعلق بالاحتياجات الوطنية بخصوص تأهيل المحاسبين المهنيين والذي كان هو قد اعتمده في دورته السادسة عشرة من إسهام إيجابي ومُعترف به في تحقيق الهدف المتمثل في رفع مستوى المؤهلات المهنية، يوصي بأن تواصل أمانة الأونكتاد التعاون مع المنظمات والهيئات المهنية الدولية والإقليمية والوطنية بغية تعزيز التعليم والمؤهلات المهنية في مجال المحاسبة.

رابعاً- توصيات من أجل تحسين الربط الشبكي والاتصال بين الخبراء

الأعضاء في فريق الخبراء الحكومي الدولي وأمانة الأونكتاد

١٣- يوصي فريق الخبراء الحكومي الدولي بأن يزيد الأونكتاد من الاتصال فيما بين الخبراء وبين الدورات ويطلب أن ينظر الأونكتاد، في جملة أمور، في تحسين إمكانية الوصول بأكبر عدد ممكن من اللغات الرسمية إلى موقعه على الشبكة العالمية وإلى رسائله الإخبارية وبريده الإلكتروني من أجل تحقيق ذلك.

الفصل الثاني

البيانات الافتتاحية

١٤ - رحب الأمين العام للأونكتاد بالمشاركين في الدورة السابعة عشرة وأطلعهم على أمرين استجدا مؤخرًا. أولاً، اختُتمت المشاورات بشأن استعراض سير أعمال فريق الخبراء الحكومي الدولي واتفق على أن يواصل الفريق عمله بموجب ولايته الحالية، وأن يزيد قدر الإمكان من مشاركة غير الأعضاء، وأن يقترح على لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك مواضيع لبرنامج عمله. ثانياً، أعاد مؤتمر الأونكتاد العاشر تأكيد الحاجة إلى زيادة الشفافية والكشف عن البيانات المالية وطلب إلى الأونكتاد تشجيع استخدام المعايير المعترف بها دولياً للمحاسبة والإبلاغ ومراجعة الحسابات وتحسين إدارة الشركات.

١٥ - ثم أشار الأمين العام للأونكتاد إلى التحديات التي سيواجهها الفريق في الألفية الجديدة. فعلى سبيل المثال، قد يتطلب نشوء الاقتصاد القائم على التكنولوجيا من المحاسبين إعادة تصور الطرائق الراهنة لقياس قيمة رأس المال الفكري في البيانات المالية. وتثير الفجوة المتزايدة الاتساع بين قيمة شركات الإنترنت وفقاً لما تنشره من بيانات مالية وقيمتها في البورصة أسئلة أساسية.

١٦ - وقال إن موضوع الدورة الحالية - المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم - هو موضوع الساعة. وشدد على ما تنسم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أهمية اقتصادية، ملاحظاً أن هذه المؤسسات هي أكبر موفري فرص العمل في أغلب البلدان التي يمثلها الخبراء في الدورة، وهي التي تنتج النصيب الأكبر من السلع والخدمات للاستهلاك المحلي، وتستأثر بالجانب الأكبر من قاعدة الإيرادات الضريبية، وتولد الحصة الكبرى من حصائل الصادرات. ولذلك، يجب أن يدرس صانعو السياسة دراسةً مستفيضة الآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة على قراراتهم في القطاع الاقتصادي الذي تمثله المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وهم يحتاجون إلى معلومات مالية وافية ومتماسكة وموثوق بها وقابلة للمقارنة عن هذه المؤسسات كي يتخذوا القرارات السليمة في السياسة العامة. كما أن السلطات الضريبية تحتاج إلى معلومات مالية دقيقة ومتماسكة وموثوق بها ويمكن مقارنتها والتحقق منها.

١٧ - وعلى صعيد المؤسسات، أكد أن على أصحاب الشركات أن يتخذوا قرارات روتينية وقرارات استراتيجية بعيدة المدى. وتحتاج هذه المؤسسات إلى معلومات محاسبية دقيقة ومتماسكة وموثوق بها. وخلافاً للشركات المدرجة في البورصة التي تستطيع تمويل عملياتها بإصدار أسهم رأسمالية أو طرح سندات مديونية، تعول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تمويل عملياتها على المصارف وغيرها من الهيئات المقرضة. ولذلك، فمن المهم جداً أن تحتفظ هذه المؤسسات بسجلات محاسبية دقيقة وأن تقدم إلى مقرضيها الحاليين والمحتملين معلومات مالية وثيقة

الصلة. إلا أن مهمة الاحتفاظ ببيانات محاسبية دقيقة وتقديم معلومات مالية مجددة ليست بمهمة سهلة على هذه المؤسسات.

١٨ - وأكد رئيس الفريق من جديد الحاجة إلى عمل هذا الفريق المنقطع النظير بين منظمات المحاسبة الأخرى في العالم. وقال إن مساهمة الفريق في المحاسبة البيئية وتعليم المحاسبة والمحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم هي مساهمة لا تضاهى ويجب أن تستمر.

١٩ - وأعرب عن تأييده الشديد للتعاون بدلاً من المواجهة بين الهيئات الدولية - الحكومية منها وغير الحكومية - التي ترمي إلى تطوير المحاسبة. ولاحظ أن الخلافات حول الامتياز والأسبقية لن تكون نتيجتها سوى الإخفاق في بلوغ الهدف المتمثل في تحسين الشفافية والمساءلة. وأكد أن تحديات الإبلاغ المالي كثيرة ومن بينها مواءمة معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات، وتحسين تعليم المهنة وتنظيمها، وقبول معايير التأهيل العالمية، وإزالة الحواجز أمام التجارة في الخدمات عبر الحدود. وحث الخبراء على أداء واجبهم في تطوير المحاسبة على الصعيد العالمي.

الفصل الثالث

موجز الرئيس للمناقشات غير الرسمية

البند ٣ من جدول الأعمال: المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

٢٠- كانت الوثيقة التالية معروضةً على فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، كي ينظر في هذا البند من جدول الأعمال:

"المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم" (TD/B/COM.2/ISAR/9).

٢١- قدمت الأمانة بإيجاز لهذا البند من جدول الأعمال. فأوضحت أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تواجه مشاكل خاصة في توفير حسابات مجدية لأن النظم الوطنية والدولية لا توضع عادةً لهذه المؤسسات؛ وإنما هي توضع لشركات أكبر حجماً مدرجة في البورصة. يضاف إلى ذلك أن كثيراً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تفيد أن موطن الضعف الرئيسي لديها هو المحاسبة ومسك الدفاتر. ولإجراء مناقشة مثمرة ومنظمة، اقترحت الأمانة أن يضع الفريق بعض البارامترات أو الحدود. وذكرت أنه لا بد من تكوين فكرة عن المجموعة المستهدفة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تنطبق عليها أي توصيات بشأن اتباع نهج في المحاسبة أيسر استخداماً وأجدي نفعاً. ولاحظت أنه لا يوجد تعريف عام للمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة الحجم، وأن درجة التنمية وهيكل الاقتصاد وقطاع النشاط الاقتصادي هي عوامل تؤثر في التعاريف الإقليمية والوطنية. وأكدت أنه من المجدي لأغراض اتساق السياسات وضع تعريف واحد، على الصعيد الوطني على الأقل، لتلافي اللبس وزيادة الامتثال.

٢٢- وتعرف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بأنها شركات مستقلة غير فرعية تستخدم موظفين يقل عددهم عن حد معين. فهي تعد بالغة الصغر إذا كان عدد موظفيها أقل من ١٩ موظفاً، وتعد صغيرة إذا كان عددهم أقل من ٩٩ موظفاً، وتعد متوسطة إذا تراوح عددهم بين ١٠٠ و ٤٩٩ موظفاً. والحد الأعلى هو عادةً ٢٥٠ موظفاً، ولكنه يقل عن ٢٠٠ موظف في الاتحاد الأوروبي ويقل عن ٥٠٠ موظف في الولايات المتحدة. وتدل الإحصاءات المتاحة على أن نحو ٩٥ في المائة من المؤسسات في البلدان المتقدمة تستخدم موظفين يقل عددهم عن ٥٠ موظفاً. وقد يرغب الفريق في أن يعتبر أن المجموعة التي يستهدفها تشمل المؤسسات التي يتراوح عدد موظفيها بين ٥ موظفين و ٥٠ موظفاً. وهذه المجموعة هي التي تساهم بالنصيب الأكبر من العمالة والنتاج المحلي الإجمالي وتحتاج إلى تحسين محاسبتها كي يُكتب لها البقاء والنمو. ويُستبعد من

هذه المجموعة التجار المنفردون والمؤسسات الصغرى، التي لا يتوجب عليها على الأرجح سوى الامتثال للمحاسبة الضريبية.

٢٣- ثم عرض الخبير المختص نتائج بحثه في مشاكل المحاسبة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فقال إن معظم منظمي المشاريع يباشرون أعمالهم الخاصة عادةً لأنهم يتقنون صنع منتج بعينه أو توفير خدمة بعينها. وهم لم يتلقوا عادةً قدرًا كافيًا من التعليم في شؤون المحاسبة أو إدارة الأعمال. ولذلك، فهم ليسوا مقتنعين بجدوى معلومات المحاسبة لإدارة أعمالهم الخاصة. وبعضهم يعتبر المحاسبة "وسيلة اضطهاد". وحتى إذا اقتنع منظمو المشاريع بجدوى معلومات المحاسبة لإدارة أعمالهم، فإنهم يواجهون صعوبات. فهم ليسوا قادرين على توليد معلومات المحاسبة داخل مؤسساتهم لأن معظمهم لا يملك المهارات اللازمة لذلك، ومن المستبعد أن يستعينوا بجهات تقدم خدمات المحاسبة لإعداد المعلومات اللازمة لأنهم يستصعبون تبرير التكلفة. كما أنهم يواجهون صعوبة في الحصول على الخدمات المناسبة لأن هذه الخدمات موجهة في غالب الأحيان لتلبية احتياجات المؤسسات الكبيرة. يضاف إلى ذلك أن عدم التمتع بوفورات الحجم الكبير يجعل معلومات المحاسبة أغلى ثمنًا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم منها للمؤسسات الأكبر حجمًا إذا ما حُسبت على أساس العملية التجارية الواحدة.

٢٤- وتحدث بعد ذلك عن مختلف الهياكل أو الأطر الحاسبية للمؤسسات الصغيرة. فقال إن نظم المحاسبة المستخدمة في معظم الأمم الأوروبية أثناء الثورة الصناعية اعتمدت في البلدان التي استعمرتها هذه الأمم الأوروبية أو تعاملت معها. واستمرت هذه التأثيرات حتى اليوم في عدد كبير من البلدان. وأبرز نموذجين هما النموذج الفرنسي والنموذج البريطاني. أما النموذج الفرنسي فيوجب على جميع المؤسسات، سواء أكانت مسجلة أم لا، أن تحتفظ بحسابات لاستخدامها في أغراض شتى منها الأغراض الضريبية. ولا ينطوي هذا النظام على شروط الإبلاغ المالي فحسب وإنما يتضمن أيضاً مخطط حسابات يحدد نوع السجلات التجارية التي يتعين الاحتفاظ بها وطبيعة هذه السجلات. ويتميز النموذج الفرنسي بأن شروطه لا تقتصر على تحديد شكل الناتج النهائي أي البيانات المالية، بل هي تصف أيضاً عملية إعداد البيانات المالية. ويعني وجود مخطط للحسابات أن عملية المحاسبة موحدة في جميع الكيانات في بلد معين. ولذلك يسهل على الشخص المتدرب في إحدى الشركات أن ينتقل إلى شركة أخرى لأن رموز دفتر الأستاذ واحدة في الشركتين. ومن شأن هذا التطابق تخفيض التكاليف، مثل تكاليف التدريب وتطوير البرمجيات. وأما النظام البريطاني فيخص الشركات الكبيرة بصفة رئيسية، ويتوخى الاتحاد الأوروبي وضع نظام قياس واحد للشركات ذات المسؤولية المحدودة يوفر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم قدرًا من المرونة في تحديد التفاصيل التي يتوجب عليها إبلاغها.

٢٥- ومضى يقول إن السؤال الرئيسي المطروح هو هل يوجد نظام واحد يناسب جميع المؤسسات؟ وهل ينبغي أن تستخدم جميع المؤسسات النظام نفسه؟ إن هذا النهج يمكن أن يشكل عائقاً رئيسياً يحول دون انتقال

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي لأنه يفرض عليها عبئاً إدارياً. فعلى سبيل المثال، يُعتقد في المملكة المتحدة أنه ليس هناك ما يبرر تطبيق نظام مختلف للمحاسبة إذا اختلف حجم المؤسسة. ولا يقلص هذا النظام سوى اشتراط الكشف عن البيانات المالية، ولكن ذلك لا يؤدي إلى خفض تكلفة الاحتفاظ بالنظام. ومن المرجح أن تطبيق نظام وحيد يثني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم عن عبور الحد الفاصل بين الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرسمي. وأكد أن تطبيق نظام "المقاس الواحد يناسب الجميع" يشكل عقبة رئيسية أمام المؤسسات وأمام إزالة التجريم عن القطاع غير الرسمي.

٢٦- وأشار إلى أن البحوث الميدانية حددت القضايا التالية:

- يرى منظمو المشاريع أن الغرض الوحيد من المحاسبة هو جباية الضرائب؛
- يفتقر منظمو المشاريع إلى التدريب لإعداد حساباتهم الخاصة؛
- تفرض الجهات المقدمة للخدمات رسوماً باهظة أو تتسم خدماتها بأنها ذات نوعية غير مضمونة؛
- يُعتقد أن شراء ذمة موظف الضرائب هو أرخص ثمناً من إعداد الحسابات؛
- تختلف متطلبات المحاسبة باختلاف المستخدمين؛
- المحاسبة هي مجرد عبء آخر يضاف إلى الأعباء الإدارية الكثيرة.

٢٧- وفي المناقشة العامة التي تلت ذلك، تجادل الخبراء حول العقبة الكبرى التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم - أي الخوف من الضرائب أم نقص المهارات اللازمة لامتثال نظام معقد؟ فلاحظ أحد الخبراء أن النظر في جميع أنظمة المحاسبة يشكل عبئاً على هذه المؤسسات، وقال آخر إن المسألة المطروحة في كثير من الأحيان هي مسألة الإدارة العامة. فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لا ترى سبباً لدفع ضرائب إذا كانت لا تتلقى خدمات أو كان النظام الضريبي جائراً. وأبدى عدد من الخبراء تأييدهم لعدم نظر السلطات الضريبية في حسابات المؤسسات البالغة الصغر وذلك بفرض ضريبة موحدة عليها، كما هو الأمر في عدد من البلدان. ولاحظ أحد الخبراء أن المحاسبة المالية ليست في حد ذاتها أمراً جذاباً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ولكنها أداة لحل المشاكل. وقال خبير آخر إن انعدام المحاسبة يكبح التنمية لأن نقص المعلومات الإدارية يعوق نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتساءل عدة خبراء عما إذا كان من الممكن تبسيط المحاسبة إذا توجب تسجيل كل معاملة تجارية. وتساءل أحد الخبراء عما إذا كان من الممكن الجمع بين المحاسبة لأغراض الاستخدام الداخلي والاستخدام الخارجي، بحيث تفي وثيقة واحدة باحتياجات الجميع؟ وقال خبير آخر إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تحتاج إلى نظام يتيح لها أن تتطور أي أن تنمو. وأشار إلى نقص الموظفين أو المهارات اللازمة

لمسك سجلات المحاسبة فقال إن بعض البلدان أنشأت مراكز للإدارة المحاسبية تقدم الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ويشرف فيها محاسبون معتمدون على دفاتر الحسابات. وقال خبير آخر إن في بلده أربعة مستويات لمسك الدفاتر ولكنه أخذ ينتقل إلى نظام أبسط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في حين أنه يطبق المعايير الدولية للمحاسبة على الشركات المدرجة في البورصة. وذكر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تواجه مشاكل كثيرة مثل الخلط بين نفقات الموظفين ونفقات الإنتاج. ورأى أنه يجب في جميع الأحوال وضع أدلة أو شروح تبين ما يجب عمله بالضبط. وقال بعض الخبراء إن بلدانهم وضعت فعلاً معياراً خاصاً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقال خبير آخر إن بلده يأخذ بنظام محاسبي واحد لجميع المؤسسات ولكنه يمنح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إعفاءات على أساس كل معيار على حدة.

٢٨- ورداً على الأسئلة المطروحة، تساءل الخبير المختص عما إذا كان من الممكن معرفة كل شيء عن شركة ما أو عن العوامل المؤثرة في حسابات شركة ما. ورأى أن من الضروري تحديد الجوانب الاقتصادية للشركة التي يمكن قياسها قياساً يعوّل عليه وإبلاغها إبلاغاً مجدياً. وشبه ذلك بقيادة السيارة، فالسائق يركز انتباهه عادةً على أهم الأمور، مثل حركة السير أمامه، لأنه غير قادر على رصد كل شيء. وكذلك الأمر في المحاسبة حيث يستحيل قياس كل جانب اقتصادي قياساً مالياً. والسؤال المطروح في نظره هو هل الصورة المالية جيدة بما فيه الكفاية لاتخاذ قرارات عملية. ورأى أن هناك نوعاً من الترتيب الهرمي في التغيرات أو المعاملات الاقتصادية، بدءاً بالمعاملات النقدية تليها عمليات الشراء والبيع بالدين. ويعقب ذلك استهلاك الأصول والاعتمادات، ثم التغيرات في قيمة الأصول المادية والمالية. أما الطبقة النهائية من الترتيب الهرمي فتتألف من عناصر رأس المال الفكري، والعلامات التجارية المستحدثة ذاتياً، ومعارف الموظفين، وولاء الزبائن.

٢٩- وفيما يخص مبادئ مسك الدفاتر، قال الخبير المختص إن المهم هو وجود أم عدم وجود صفقة؛ وأبسط نظام محكم هو النظام النقدي. ففي الصفقة النقدية يسهل تسجيل الأثر الكامل للحدث من الناحية المالية. ومع الانتقال داخل الترتيب الهرمي، يتطلب تسجيل بعض الصفقات أحكاماً اقتصادية هامة ويصبح من الصعب التعبير عنها بعبارات مالية واضحة ومتناسكة. يضاف إلى ذلك أن بعض العناصر في الترتيب الهرمي مثل العلامات التجارية المستحدثة ذاتياً، ومعارف الموظفين، وولاء الزبائن، لا تؤخذ في الاعتبار إطلاقاً. وغرض فريق الخبراء هو وضع نظام يناسب الظروف البسيطة.

٣٠- ومضى الخبير المختص قائلاً إن القضية الأساسية الثانية هي الهدف من المحاسبة. هل هو توفير المعلومات الإدارية للمديرين؟ أم هو توفير المعلومات المالية للدائنين والمستثمرين، والمعلومات الضريبية للحكومات؟ ولاحظ أن الأمر التوجيهي الرابع الصادر عن الاتحاد الأوروبي يشترط على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إعداد بيانات مالية لحماية الأطراف الثالثة. وأشار إلى أن الكشف القياسي عن البيانات المالية ليس موجهاً إلى المعلومات

الإدارية ولذلك فهو لا يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفيما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي يزيد عدد موظفيها عن الخمسين، قال إن احتياجاتها من المعلومات الإدارية تدفعها باتجاه الأخذ بنظام محاسبة أكثر تعقيداً. أما القضية الثالثة المطروحة فهي إمكانية التوفيق بين المحاسبة المالية والمحاسبة الضريبية. وذكر أن بلداناً كثيرة تحقق ذلك عن طريق وثيقة تربط بين العمليتين.

٣١- ثم استعرض الخبير المختص الخصائص المنشودة للإطار المحاسبي، الذي يمكن أن يحل معظم مشاكل المحاسبة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فقال إن الإطار المحاسبي المبسط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ينبغي أن يتسم بما يلي:

- أن ينتج معلومات مفيدة لإدارة المؤسسة؛
- أن يكون نظاماً موحداً بحيث يقلص تكاليف المحاسبة؛
- أن يكون مرناً لكن منسجماً مع النظام الخاص بالشركات الأكبر، وأن يسمح بنمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى مؤسسات تنطبق عليها المعايير الدولية للمحاسبة؛
- أن يمثل للنظام الضريبي ويكون مفيداً للحكومة، وأن يشجع في الوقت نفسه التنمية الاقتصادية عن طريق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣٢- ولذلك اقترح أن تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم عدة نماذج مالية تتفق مع هذه الخصائص المنشودة. وقال إن اعتماد مخطط حسابات سيؤدي إلى الاقتصاد في التكاليف لأنه موحّد، كما يسهل تكييف البرمجيات معه لأنه سيبيع بكميات كبيرة. والحافز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم هو أن استخدام هذه النماذج يُفترض أن يساعدها على إدارة شؤونها إدارةً أكفأ وزيادة إيراداتها. ويمكن أن تقوم مراكز للأعمال التجارية منخفضة التكلفة بإتاحة/تعليم الوصول إلى هذه النماذج واستخدامها. وكل ما تحتاج إليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم هو معرفة طبيعة مدخلات ومخرجات نظام محوسب موحّد، وقد يكون من المجدي توزيع البرمجيات الموحدة مجاناً. وأوضح أن بيان الأرباح والخسائر يحلّل المعاملات بحسب نوع المنتجات وبحسب التكاليف المباشرة وغير المباشرة. وهذه المعلومات مفيدة للجميع - المديرين والدائنين والسلطات الضريبية. وقال إن هناك رأيين متعارضين في حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى بيان بالتدفقات النقدية. ويذهب أصحاب الرأي الأول إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لا ترغب في إعدادها، بينما يرى الفريق الثاني أن هذه المؤسسات تود الاكتفاء بإعداد هذا البيان. والراجح أن المديرين يفهمون التدفقات النقدية ولكن ليس في الشكل الذي يعده المحاسبون.

٣٣- ثم بدأ الفريق في مناقشة الخصائص المنشودة للإطار المحاسبي والنظام الذي يمكن أن يوفرها. واستوضح الرئيس الفريق رأيه في قبول المقترحات التي أبدت. فقال أحد الخبراء إنه لا ينبغي سد الثغرة بين المحاسبة المالية والمحاسبة الضريبية فحسب بل ينبغي أيضاً سد الثغرة بين المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية. وعلق عدد من الخبراء على السبل التي تعتمد إليها رابطاتهم المهنية أو حكوماتهم لأجل خفض تكاليف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فعلى سبيل المثال، استحدثت رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين (المملكة المتحدة) برمجيات خاصة لإعداد حسابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأعدت المعاهد و/أو الرابطات المهنية في الهند وماليزيا وتايلند والمملكة المتحدة دورات خاصة في المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٣٤- وقدمت بعض المصارف في أحد البلدان حوافز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إذا استخدمت نظم محاسبة لأغراض الإدارة. فنالت هذه المؤسسات أسعاراً مفضلة ومخفضة وخصومات. وبعض الحكومات تقدم أو يمكن أن تقدم حوافز وخصومات ضريبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تدرج في حساباتها صفتها وتبلغ عنها. ويمكن أن يصدق محاسبون على هذه الحسابات، فإن فعلوا وجب على السلطات الضريبية والمصرفية أن تقبلها. ولاحظ خبراء آخرون أن أخشى ما تخشاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم هو الإبلاغ وليس المحاسبة. ولذلك ينبغي أن يظل الإبلاغ على أبسط وجه ممكن. وأجمع الخبراء على أن النظم الضريبية تقوض نظم المحاسبة وأنه لا بد من حل معضلة المحاسبة المفيدة. وتحقيق ذلك يتطلب التعاون بين السلطات المحاسبية والسلطات الضريبية لأجل الاتفاق على حل. فالنظم الضريبية الراهنة تجبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على البقاء في القطاع غير الرسمي مما يشكل عائقاً هاماً أمام التنمية - أي أمام نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ونمو الاقتصاد وقدرة الحكومات على توفير الخدمات العامة الأساسية. وكرر أحد الخبراء هذا الرأي، فقال إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تؤدي دوراً هاماً في تخفيف وطأة الفقر وأنها تحتاج إلى نموذج محاسبي بسيط منخفض التكلفة يتبع نظاماً موحداً منتجاً بكميات كبيرة.

٣٥- وفي ختام هذه المناقشة، اتفق عدد من الخبراء على أن الهدف المنشود هو إزالة العقبات أمام تطبيق المحاسبة المفيدة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أي خشيته من العواقب الضريبية وافتقارها إلى المهارات في استخدام النظم القائمة. ويتيح تحسين معلومات المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تحسين إدارة أعمالها والنمو. ولذلك، وافق الخبراء على ضرورة إنتاج إطار محاسبي يتسم بالخصائص المنشودة، فيكون موحداً وبسيطاً ومنخفض التكلفة. ولاحظ أحد الخبراء أنه ينبغي أن يكون من البساطة بحيث يتسنى استعماله حتى لجدته وأن الهدف المنشود هو القضاء على الأمية في مجال المحاسبة. ولاحظ خبير آخر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تتراوح من منظم المشاريع الحامل لشهادة الدكتوراه الذي يستخدم رؤوس أموال استثمارية إلى الأمي الذي يفتح بقالية. فكيف يمكن ترويج نظام محاسبي جديد على هذه المجموعة الواسعة؟ ورأى أن على الفريق أن يقسم السوق إلى أجزاء. وأوصى بتحديد المجموعة المستهدفة بهذا النظام تحديداً ضيقاً كي تكون المهمة مقدوراً عليها. إلا أنه

ينبغي أن يُترك لكل بلد وضع تعريف دقيق للمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة الحجم. ووافق جميع الخبراء على النهج العام ورأوا أن ثمة ثغرة لا بد من سدها. وأوصوا بإجراء مشاورات مخصصة الأغراض بينهم في فترة ما بين الدورات لمواصلة تحديد النهج ومناقشة النتائج خلال الدورة القادمة.

البند ٤ من جدول الأعمال: مسائل أخرى

ألف - متابعة أعمال الدورات السابقة

١٠٠ - الدورة الخامسة عشرة - معلومات مستكملة عن الأعمال المتعلقة بمؤشرات الأداء البيئي

٣٦- أحيط المشاركون علماً بتقدم الأعمال المتعلقة بالحاسبة البيئية ومؤشرات الأداء البيئي. وأبلغوا أن المبدأ التوجيهي لفريق الخبراء الحكومي الدولي نُشر باللغات الست في عام ١٩٩٩ واعتمد في كتيب تدريبي سيُنشر قريباً. وعُقدت تسع حلقات عمل إقليمية بشأن التنفيذ حضرها ما يزيد على ٦٥٠ مشاركاً من ٢٥ بلداً؛ واقتصرت بعض هذه الحلقات على قطاعات بعينها. وقد كان للمبدأ التوجيهي وقع معين إذ تأثر به، مثلاً، مشروع توصية الاتحاد الأوروبي بشأن المسائل البيئية في الحسابات والتقارير السنوية.

٣٧- وبالإضافة إلى ذلك، استُكمل العمل بشأن الربط بين المؤشرات البيئية والمالية، أي بشأن كيفية اختيار أنسب مؤشرات الأداء البيئي وجمعها مع المعلومات المالية. ويمكن على هذا النحو قياس فعالية المؤسسة وكفاءتها في استهلاك الموارد، بما يزيد من فائدة مؤشرات الأداء البيئي وجدواها وإمكانية مقارنتها.

٣٨- ورحب عدد من الخبراء بتقرير الأونكتاد عن مؤشرات الأداء البيئي، وعنوانه "إدماج الأداء البيئي والأداء المالي على مستوى المؤسسات". واعتبروا أن التقرير جاء في حينه لأنه على الرغم من صعوبة إجراء مقارنات للأداء البيئي فإنه أمر لا مناص منه، ولذلك يلزم وضع إرشادات في هذا الشأن. ولقي التقرير الترحيب أيضاً لأنه يقدم نظرة عامة جيدة عن مجال نشط سريع التطور ولأنه يطرح بعض الاقتراحات المفيدة والمبتكرة. ونُسبت إلى التقرير ميزة هي أنه يتوخى قيام المؤسسة وليس طرفاً ثالثاً بنشر مؤشرات الكفاءة البيئية. وأوصى المشاركون أن يواصل الأونكتاد عمله في هذا الميدان.

٢٠٠ - الدورة السادسة عشرة - معلومات مستكملة عن تقييم شروط التأهيل المهني

٣٩- قام الرئيس وممثلا اتحاد المحاسبين لأفريقيا الشرقية والوسطى والغربية والمعهد الماليزي للمحاسبين بإطلاع المشاركين على متابعة أعمال الدورة السادسة عشرة. وأفادوا أن نحو ٢٥ منظمة وطنية وإقليمية ودولية مهتمة التقت في أواسط تموز/يوليه ١٩٩٩ في مكاتب رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين في لندن لمناقشة سبل ووسائل

تنفيذ نتائج الدورة السادسة عشرة. وأنشأت المجموعة الرئيسية فرقة عمل لتقديم المشورة بشأن كيفية مواصلة العمل قُدمًا. وأنجزت فرقة العمل مهمتها وأبلغت توصياتها إلى المجموعة الرئيسية في أيار/مايو ٢٠٠٠. وأنشئت لجنة توجيهية دعت الأونكتاد والاتحاد الدولي للمحاسبين إلى الانضمام إليها وأداء دور تنسيقي. وستقدم اللجنة التوجيهية إلى المجموعة الرئيسية تقريراً عن النتائج التي توصلت إليها بشأن الاختبارات التجريبية التي أجرتها على التقييم الذاتي للنظم الوطنية للتأهيل المهني فضلاً عن أي توصيات أخرى.

٤٠ - وأفيد أيضاً أن المبدأ التوجيهي بشأن الشروط الوطنية لتأهيل المحاسبين المهنيين اعترفت به مؤخراً في بيان رسمي الغرفة التجارية الدولية بوصفه معياراً دولياً. ويُستخدم هذا المبدأ التوجيهي فعلاً لتعزيز تعليم المحاسبة ورفع مستوى المؤهلات المهنية في العالم أجمع.

باء- التطورات الأخيرة في المنظمات الدولية

٤١ - قدم ممثل اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة معلومات مستكملة عن آخر التطورات في اللجنة. فقال إن دستوراً جديداً أُقر في أيار/مايو ٢٠٠٠. وهو ينص على أن المعايير الدولية للمحاسبة موجهة للمؤسسات المشاركة في الأسواق المالية العالمية. وهذه المؤسسات ليست دائماً مؤسسات صغيرة أو متوسطة الحجم، بل لا يمكن بحكم تعريفها أن تكون كذلك في رأيه. ومع أن بعض المعايير الدولية للمحاسبة تنطبق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتساعد، فإن غيرها لا ينطبق عليها بحكم تعريفها (المعيار الدولي للمحاسبة رقم ١٤، الإبلاغ القطاعي؛ والمعيار الدولي للمحاسبة رقم ١٩، منافع الموظفين). ولذلك ليس بإمكان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تطبق المعايير الدولية للمحاسبة كاملةً. وعند سؤال الممثل عما إذا كانت اللجنة تنوي صياغة معيار بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أجاب أن مجلس اللجنة لا يؤيد حالياً، فيما يبدو، فكرة تقديم مبدأ توجيهي مفصل عن المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في المستقبل المنظور. ومع أن بلداناً كثيرة أدرجت معايير اللجنة في تشريعاتها الوطنية فإن البنى التحتية اللازمة لتنفيذ هذه المعايير والحفاظ عليها لم تُنشأ بعد.

٤٢ - وأضاف قائلاً إن اللجنة تشعر بالتشجيع إزاء الجهود التي تبذلها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين والأونكتاد لرفع مستوى التعليم ونظم التأهيل. ولاحظ أن ثمة حاجة إلى مواصلة المبادرات التعليمية التي اتخذها الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين والأونكتاد. ثم انتقل إلى العمل الجاري في إعادة تنظيم اللجنة، فقال إن الاجتماع الأول للأمناء (أي عملياً مجلس الإدارة) عُقد بعد أن صدقت الهيئات الأعضاء في اللجنة على التغييرات الدستورية في أيار/مايو ٢٠٠٠. وعُين في الاجتماع رئيس جديد لأمناء اللجنة. وسيتألف الهيكل الجديد للجنة من الأمناء، وهيئة وضع المعايير، والمجلس الاستشاري بشأن المعايير، واللجنة الدائمة للتفسيرات.

٤٣- وتعقيباً على هذا العرض، أعرب بعض الخبراء عن شكهم في أحد الأهداف المذكورة للجنة، وهو أن هيكلها الجديد لن يسمح بهيمنة أي مصالح إقليمية أو مهنية عليها. ولاحظوا بوجه خاص نقص تمثيل البلدان النامية في اللجنة التي وصفوها ببنادي الأغنياء. إلا أن خبراء آخرين أطروا على عمل اللجنة وإسهامها في برامج وضع المعايير في بلدانهم.

٤٤- وأطلع ممثل المفوضية الأوروبية المشاركين على آخر المستجدات في المفوضية في مسائل المحاسبة والإبلاغ. وقال إنه بعد اعتماد عملة اليورو أصبح هدف تحسين المقارنة بين حسابات الشركات في الاتحاد الأوروبي هدفاً هاماً للغاية على ما يبدو. ولما كانت الشركات الأوروبية قد بدأت في تقديم بياناتها المالية باليورو فمن المتوقع أن تتحسن إمكانية المقارنة بين حسابات هذه الشركات. وأشار إلى أن بلاغ المفوضية لعام ١٩٩٨، "الخدمات المالية: وضع إطار لإجراءات الدول"، نص بوضوح على هدف حفز الاستثمار عبر الحدود من خلال زيادة الشفافية وتحسين المقارنة بين الحسابات.

٤٥- وأضاف قائلاً إن المفوضية اعتمدت في شباط/فبراير ٢٠٠٠ اقتراحاً لإدراج "المحاسبة على أساس القيمة الصحيحة" في توجيهات المحاسبة كي تتيح لشركات الاتحاد الأوروبي اتباع آخر المستجدات في وضع معايير المحاسبة في مجال الصكوك المالية، أي المعيار المحاسبي الدولي ٣٩، من دون مخالفة الأوامر التوجيهية الخاصة بالمحاسبة. وقال إن هذا الاقتراح سيساهم في زيادة الشفافية في هذا الميدان.

٤٦- وفيما يخص المعايير الدولية للمحاسبة، قال إن المفوضية اعتمدت في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بلاغاً بشأن استراتيجية الاتحاد الأوروبي للإبلاغ المالي، اقترحت فيه أن تقوم جميع شركات الاتحاد الأوروبي المدرجة في سوق مالية خاضعة لأنظمة الاتحاد ببياناتها المالية الموحدة وفقاً لمجموعة واحدة من معايير المحاسبة المعترف بها دولياً، ألا وهي المعايير الدولية للمحاسبة. وسيصبح هذا الاقتراح إلزامياً اعتباراً من عام ٢٠٠٥ كحد أقصى، وسيكمل هذا الاقتراح بإمكانية قيام الدول الأعضاء بتوسيع نطاق تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة على الشركات غير المدرجة في الأسواق المالية وإمكانية إعداد حسابات فردية. وسيطرح اقتراح تشريعي في خريف عام ٢٠٠٠ باعتماد شروط المعايير الدولية للمحاسبة.

٤٧- وأطلع ممثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الخبراء على تجربة المنظمة في الإصلاح المحاسبي وإسهامه في الكشف عن البيانات المالية والمحاسبة ومراجعة الحسابات. وركز على مبادرتين إقليميتين للإصلاح المحاسبي، تشمل الأولى اتحاد "أوراسيا" للمحاسبين ومراجعي الحسابات (الاتحاد الأوروبي-الآسيوي) وتشمل الثانية شراكة جنوب شرق أوروبا لتطوير المحاسبة. وقال إن كلتا المبادرتين تشدان أهدافاً واحدة هي: أولاً، تعزيز مهنة المحاسبة عن طريق الرابطة التابعة لكل منهما؛ ثانياً، إدماج المهنة الناشئة في بلدان هاتين الهيئتين في المجتمع

الدولي؛ ثالثاً، مساعدة البلدان المشاركة على تنمية قدرات مستدامة في مجال التنظيم؛ وأخيراً، المساعدة على تنسيق جهود الإصلاح الدولية في مجال الكشف عن البيانات المالية والمحاسبة ومراجعة الحسابات.

٤٨- وأعلم الممثل الاجتماع بأن الاتحاد الأوروبي-الآسيوي قرر مؤخراً اتباع المبدأ التوجيهي الذي وضعه فريق الخبراء الحكومي الدولي بشأن المؤهلات المهنية في تطوير تعليم مهني متسق ووضع برنامج لمنح الشهادات لأجل الهيئات الأعضاء فيه. وقال إن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ترحب بمشاركة الأونكتاد النشطة في مبادرة "أوراسيا" الإقليمية. وفيما يخص شراكة جنوب شرق أوروبا لتطوير المحاسبة، أوضح أنها أنشئت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، وأنها تتألف من رابطات للمحاسبة و/أو لمراجعة الحسابات، بالإضافة إلى ممثلين حكوميين، في جنوب شرق أوروبا. وأثنى على الأونكتاد لتوفيره مساعدة هامة ومرغوبة في إنشاء الشراكة. وذكر أن الأنشطة الرئيسية للشراكة هي التالية:

- (أ) عقد اجتماعات تتعلق بالسياسات لإيجاد حلول مشتركة للمشاكل المشتركة؛
- (ب) تحديد الثغرات في ممارسات المحاسبة القطرية بالقياس إلى المعايير الدولية؛
- (ج) صياغة مجموعة من التوصيات العامة بشأن كيفية تقليص الثغرات؛
- (د) وضع خطط عمل قطرية للتصدي للاحتياجات والقضايا الخاصة بكل بلد؛
- (هـ) تطبيق نظام استعراض الأنداد أو الاستعراض المرحلي.

٤٩- وختم حديثه قائلاً إن إقامة شراكات قوية ومستدامة بين جميع المؤسسات العامة والخاصة من جهة أولى والمجتمع الدولي من جهة أخرى سيفضي في نهاية المطاف إلى الإصلاح الحقيقي.

٥٠- وأفاد ممثل مصرف التنمية الآسيوي أن الهدف العام للمصرف هو خفض نسبة الفقر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقال إن سبيل النمو الاقتصادي هو أحد السبل التي يسير عليها المصرف بخطى حازمة نحو تحقيق هذا الهدف. وفي هذا السياق يُعد الموضوع الذي اختاره فريق الخبراء الحكومي الدولي، أي المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، موضوعاً مناسباً للغاية. وأطلع الممثل المشاركين على عدد المبادرات التي اتخذها المصرف لمساعدة دوله الأعضاء على تحسين ممارساتها في مجالات المحاسبة والإبلاغ ومراجعة الحسابات وإدارة الشركات. وأوضح أن بعض هذه المبادرات اتخذت لمواجهة الأزمات المالية التي أملت مؤخراً بعدد من أعضائه. وأشار إلى أن المصرف اعتمد مؤخراً سياسةً مناهضةً للفساد. وفيما يتعلق بالمحاسبة في القطاع العام، لاحظ أن القطاع العام يعاني نقصاً في المحاسبين المؤهلين، لأن معظمهم يغريهم القطاع الخاص بمرتباته الأعلى.

٥١ - وقدم ممثل منظمة المحاسبة ومراجعة الحسابات للمؤسسات المالية الإسلامية بعض المعلومات الأساسية عن منظّمته. وأفاد أن المنظّمة أصدرت حتى اليوم ١٤ معياراً للمحاسبة تشكّل الإطار المفاهيمي الذي يُسترشد في إعداد مزيد من المعايير، وثلاثة معايير لمراجعة الحسابات، وثلاثة معايير للإدارة، ومدونة قواعد أخلاقية، وبياناً بشأن الملاءة المالية. وأوضح أن منظّمته لا تملك سلطةً إنفاذيةً، ولكنها تعمل بالتعاون الوثيق مع المصارف المركزية في البلدان التي تزاوّل فيها المؤسسات المالية الإسلامية أنشطتها. وناقش إحدى المشاكل الإدارية الرئيسية التي تواجه المصارف الإسلامية. فقال إن حسابات الاستثمار هي أحد المصادر الرئيسية التي تعبئ بها المصارف الإسلامية الأموال على أساس عقد المضاربة (المشاركة في الأرباح). وأوضح أن هذه الحسابات ليست التزاماً مالياً ولا صكاً برأس مال سهمي. ولذلك، لا يعد أصحاب حسابات الاستثمار مساهمين ولا يملكون الحقوق التي يملكها المساهمون. وخلص إلى أن هذه العلاقة تثير مشكلةً إداريةً لأن حسابات الاستثمار تشكّل جزءاً هاماً جداً من أصول المصارف الإسلامية.

٥٢ - وقام رئيس الفريق والرئيس التنفيذي لاتحاد المحاسبين في أفريقيا الشرقية والوسطى والجنوبية ومندوب سوازيلند بإطلاع المشاركين على التطورات الراهنة في رابطة المحاسبين في البلدان الأمريكية، واتحاد المحاسبين في أفريقيا الشرقية والوسطى والجنوبية ومعهد المحاسبين في سوازيلند على التوالي.

الفصل الرابع

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

٥٣ - افتتح الدورة يوم الاثنين ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠ السيد روبيتر ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٥٤ - في الجلسة العامة الافتتاحية المعقودة يوم الاثنين ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠، انتخب فريق الخبراء الحكومي الدولي أعضاء مكتبه على النحو التالي:

الرئيس: السيدة نلسون كارفالهو (البرازيل)

نائب الرئيس - المقرر: السيد عزيز ديبه (السنغال)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٥٥ - في الجلسة العامة الافتتاحية أيضاً، أقر فريق الخبراء الحكومي الدولي جدول الأعمال المؤقت للدورة (الوارد في الوثيقة TD/B/COM.2/ISAR/8). وكان نص جدول الأعمال كما يلي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣ - المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

٤ - مسائل أخرى

٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة

٦ - اعتماد تقرير الفريق الحكومي الدولي العامل عن دورته السابعة عشرة

دال- المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٥٦- اعتمد الفريق الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الختامية المعقودة يوم ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠، استنتاجاته المتفق عليها في هذا الموضوع (انظر الفصل الأول). واتفق أيضاً على أن يوجز الرئيس المناقشات غير الرسمية بشأن هذا البند من جدول الأعمال (انظر الفصل الثالث).

هاء- مسائل أخرى

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٥٧- اتفق الفريق الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الختامية، على أن يوجز الرئيس أيضاً المناقشات غير الرسمية المتعلقة بالمسائل التي أثّرت في إطار هذا البند من جدول الأعمال (انظر الفصل الثالث).

واو- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٥٨- أقر الفريق الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الختامية، جدول الأعمال المؤقت لدورته الثامنة عشرة الذي سيكون البند الرئيسي فيه مرةً أخرى هو "المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم". وطُلب في إطار البند ٤، "مسائل أخرى"، استعراض الممارسات القائمة في إدارة الشركات، والمدونات والمبادئ على الصعيدين القطري والإقليمي وعلى صعيد الشركات.

زاي- اعتماد تقرير الفريق الحكومي الدولي العامل عن دورته السابعة عشرة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٥٩- أذن الفريق الحكومي الدولي العامل، في جلسته العامة الختامية أيضاً، لنائب الرئيس - المقرر، تحت إشراف الرئيس، بوضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الجلسة.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب
- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣ - المحاسبة الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم
- ٤ - مسائل أخرى
- ٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة
- ٦ - اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

الحضور*

١ - حضر الدورة خبراء من الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي	سوازيلند
إثيوبيا	السودان
الأرجنتين	سويسرا
الأردن	الصين
إسبانيا	غامبيا
ألمانيا	غانا
أنغولا	فرنسا
إندونيسيا	الفلبين
أوغندا	قبرص
أوكرانيا	كرواتيا
إيطاليا	كندا
باكستان	كوبا
البرازيل	كوستاريكا
البرتغال	لبنان
بلغاريا	مالطة
تايلند	مصر
تونس	المغرب
جمهورية ترازيا المتحدة	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
جمهورية كوريا	نيجيريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	هايتي
جمهورية الكونغو الديمقراطية	الهند
رومانيا	هنغاريا
سري لانكا	اليابان
سلوفاكيا	اليونان
السنغال	

* للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/WP/INF.42.

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلةً في الدورة:

مصرف التنمية الآسيوي

الجماعة الأوروبية

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٣- وكانت المنظمة غير الحكومية الدولية التالية ممثلةً في الدورة:

الفئة العامة

الاتحاد العالمي لرابطات الأمم المتحدة

الحاضرون بدعوة خاصة

رابطة المحاسبة ومراجعة الحسابات لجمهورية سربسكا، البوسنة والهرسك

منظمة المحاسبة ومراجعة الحسابات للمؤسسات المالية الإسلامية

الجمعية العربية للمحاسبين القانونيين

رابطة المحاسبين القانونيين المعتمدين

اتحاد المحاسبين في أفريقيا الشرقية والوسطى والجنوبية

الاتحاد الدولي للمحاسبين

الاتحاد الدولي للمحاسبين الناطقين بالفرنسية

اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة

معهد المحاسبين المعتمدين في الهند

المعهد الماليزي للمحاسبين

الضيوف

السيد أوتافيو أ. أنغوتي، عميد كلية الدراسات الجامعية، معهد كازاخستان للإدارة والاقتصاد والبحوث الاستراتيجية تحت إشراف رئيس جمهورية كازاخستان

السيدة أيلين بيتي، مديرة، معهد المحاسبين المعتمدين في اسكوتلندا، المملكة المتحدة

السيدة إيلويزا بيديكس، مستشارة، المعهد البرازيلي لإدارة الشركات

السيد إيريك ديليسال، أستاذ في المعهد الوطني للتقنيات الاقتصادية والمحاسبية التابع للمؤسسة الوطنية للفنون والمهن، باريس

السيدة كورين أولييه بيسيوه، مساعدة أبحاث، جامعة جنيف

السيدة س. سيان، محاضرة، جامعة غيلدهال، لندن

السيد بيتر والتون، أستاذ، كلية الدراسات التجارية العليا، جامعة جنيف

- - - - -